مقدّمة

غالباً ما يربط المحللون الانقسام في الساحة الفلسطينية بـ(الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس (منتصف يونيو 2007)، وأدى إلى سيطرتها على قطاع غزة، وما ترتب عليه من قطع التواصل بين الضفة وغزة، وتشكيل حكومتين وسلطتين متعاديتين.

إننا نعتقد أن للانقسام جذوراً أعمق من ذلك، ويمكن قراءته من منظور أبعد مما جرى يوم (14 يونيو 2007)، أو قبل ذلك، نتيجة فوز حماس في الانتخابات التشريعية في (25 يناير 2006)، بل وأبعد من كونه خلافاً أو صراعاً سياسياً بين حركتي فتح وحماس، كما لا يمكن اختزاله فقط بتمظهره الخارجي كحالة صراع على السلطة بين حركتي فتح وحماس.

ما جرى، وإن كان تتويجاً لسيرورة من الخلافات العميقة وتراكماً لاستعصاءات إستراتيجية واجهت النظام السياسي الفلسطيني (المشروع الوطني) المعاصر منذ تأسيسه كمشروع حركة تحرر وطني، ثم تعمق وازداد إشكالاً مع ظهور حركة حماس والجهاد الإسلامي من خارج منظمة التحرير الفلسطينية ومع قيام السلطة الفلسطينية باشتراطات خارجية، إلا أن إسرائيل وظّفت كل ذلك لتنفذ مخططاً استراتيجياً كان في حالة كمون، واستغلت لتنفيذه الخلافات الفلسطينية الداخلية من جانب، وظهور المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير (2004) من جانب آخر.

المخطط هو فصل غزة عن الضفة من خلال الانسحاب من داخل قطاع غزة دون إنهاء الاحتلال، وذلك بهدف التخلص من الكتلة البشرية الهائلة في قطاع غزة المحدود جغرافياً، والتخلص من الحالة الثورية في القطاع، وتدمير مشروع الدولة الفلسطينية القائمة على وحدة الضفة

وغزة. لذا من التبسيط، بل من السذاجة، تفسير وتبرير ما أقدمت عليه حركة حماس يوم (14 يونيو 2007) بأنه مجرد إجراء أمني، أو حسم عسكري، أقدمت عليه حكومة شرعية في مواجهة متمردين عليها. لو كان ما جرى مجرد حسم مع منفلتين أو متمردين لكان من المفترض أن تعود الأمور ما بعد الحسم إلى ما كانت عليه قبله وهو ما لم يحدث، لذا فإن ما جرى كان حسماً، ولكن مع المشروع الوطني والسلطة الوطنية، وليس مع خارجين على القانون أو متمردين على الحكومة، لصالح مشروع مغاير وهو مشروع الإسلام السياسي الصاعد آنذاك.

إن رؤية شمولية لمجريات الأحداث بعد ذاك التاريخ إلى اليوم، تؤكد بأن ما جرى كان مخططاً استراتيجياً شاركت فيه عدة أطراف يهدف لتدمير المشروع الوطني الفلسطيني، وتدمير ممكنات قيام دولة فلسطينية في غزة والضفة، مخططاً تقاطعت، وأحياناً تلاقت، فيه مصالح عدة أطراف: إسرائيل الراغبة بالتخلص من قطاع غزة لكثافته السكانية وكونه يشكل عبر التاريخ حالة وطنية مقاوِمَة تستنهض معها الحس الوطني عند كل الفلسطينيين، وواشنطن المتوجهة نحو بناء شرق أوسط جديد يقوم على سياسة (الفوضى الخلاقة)، وتمكين (الإسلام السياسي المعتدل) من الوصول إلى السلطة لمواجهة (الإسلام المتطرف) بعد تعثر حملتها الدولية لمحاربة الإرهاب- بعد تفجيرات (سبتمبر 2001)- بالعمل العسكري، وجماعة الإخوان المسلمين المتوافقين مع واشنطن في أن يشاركوا في الحياة السياسية رسمياً والتمكين من السلطة، وحركة حماس الراغبة في السلطة باعتبارها فرعاً لجماعة الإخوان المسلمين وجزءاً من مخطط الشرق الأوسط الجديد، والسلطة الفلسطينية وحركة فتح بعجزهما عن مقاومة هذا المخطط، بل ومشاركة بعض القيادات في المخطط، ودولة قطر التي لعبت دور العراب لهذا المخطط.

نعم، ما جرى بمثابة نكبة ثانية للشعب الفلسطيني، وإن لم تكن نكبة فقدان الأرض، فإنها نكبة انقسام سياسي واجتماعي وثقافي، دمر الحلم والأمل، وأجهض ممكنات توحيد الجغرافيا والشعب

ليواجه الاحتلال موحداً. كما أن هزيمة حرب 1948 (النكبة) لم تكن وليدة لحظتها بل تتويجاً لمخطط بدأ من المؤتمر الصهيوني الأول في بال (1897) مرورا باتفاقية سايكس- بيكو (1916)، ووعد بلفور (1917)، والانتداب البريطاني (1920)، والانقسام الفلسطيني الداخلي قبل النكبة، ثم نكبة (1948) التي لم تقتصر على تداعياتها العسكرية، بل امتددت لتداعيات اجتماعية وسياسية ونفسية، فإن الانقسام (النكبة الثانية) لم يكن نتيجة خلاف فتح وحماس، أو هزيمة مسلحي فتح والسلطة أمام مسلحي حركة حماس، بل كانت له مقدمات، وله تداعيات تتجاوز سيطرة حماس على قطاع غزة، كما أنه يتجاوز خلاف فتح وحماس، وغير منقطع الصلة بمعادلة إقليمية ودولية.

ها قد مرت سبع سنوات عجاف من الانقسام الذي شل، بل ودمر المشروع الوطني، وأرجع الوضع الفلسطيني سياسياً واجتماعياً واقتصادياً عقوداً للوراء. انقسام كان سبباً في الحصار على قطاع غزة، وفي إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية، وكان سبباً في مزيد من ضعف المفاوض الفلسطيني، وتغول إسرائيل في الضفة والقدس، وكان سبباً في وصول المقاومة لطريق مسدود حيث آل الأمر إلى هدنة مذلة بين إسرائيل وفصائل المقاومة في قطاع غزة، وخلال هذه السنوات فشلت كل الوساطات العربية والإسلامية، كما فشلت مئات جلسات حوارات المصالحة الوطنية في إنهاء الانقسام.

بالعقل والمنطق لا يمكن إرجاع الانقسام، وتفسير فشل كل محاولات المصالحة الفلسطينية إلى تشبث كل من فتح وحماس بمواقفهما. صحيح أن نخباً في الجانبين مستفيدة من الانقسام ومعنية باستمراره، ولكنها ليست وحدها السبب في استمرار الانقسام بما يُعيق توحيد غزة والضفة في سلطة وحكومة واحدة، فما جرى كان جزءاً من معادلة إقليمية كبيرة وإنهائه، يحتاج لمعادلة جديدة.

لأن قيادات عليا في حركتي فتح وحماس تعلم بهذا المخطط، ولكنها إما متواطئة، أو عاجزة عن وقفه، فإن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية يتعرضون لعملية تضليل من النخبة.

صيرورة الأحداث في مصر بعد عزل مرسي في (يوليو 2013) ونهاية حلم الإخوان المسلمين في السلطة والحكم، كانت بمثابة الانقلاب على ما كان يُحاك للمنطقة، وفيما يخص مستقبل قطاع غزة والقضية الفلسطينية بشكل عام، إلا أنه لا يبدو أن الانقسام سينتهي قريباً. وإن كنا نرحب بلقاء مخيم الشاطئ يوم (23 أبريل 2014) الذي حرك ملف المصالحة من خلال الاتفاق على تشكيل حكومة توافقية وتحديد موعد للانتخابات بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة، إلا أن الاتفاق على تشكيل الحكومة مجرد جزئية صغيرة، كما أن الإعلان عن الحكومة يوم (2يونيو) بعد مخاض عسير قد يساعد على تخفيف المعاناة على قطاع غزة، وتقوية شرعية الرئيس (أبو مازن) في أية مفاوضات قادمة، ولكن توحيد قطاع غزة والضفة في إطار حكومة وسلطة واحدة يحتاج لمزيد من الجهود، وتخطي عديد العقبات والشروط خصوصاً شروط الرباعية وإسرائيل، بمعنى أن أية مصالحة فلسطينية تنهي الانقسام وتُعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل (14 يونيو 2007) ستكون في إطار تسوية سياسية شاملة، أو مواجهة شاملة مع الاحتلال، وما عدا ذلك سيبقى ضمن واقع الفصل بين غزة والضفة أو إدارة للانقسام.

في كتابنا هذا سنقسم الموضوع خمسة فصول؛ نتناول في الأول موضوع الانقسام أو الشيء الذي انقسم، وفي الفصلين الثاني والثالث نقارب موضوع الانقسام بالاعتماد على المنهج الكرونولوجي Chronology في رصد مسلسل صناعة الانقسام كما عشنا الحدث ومن خلال كتاباتنا المباشرة، وفي الفصل الرابع نبحث في التوظيف السياسي لحصار غزة، وفي الفصل الخامس نبحث في عبثية حوارات المصالحة، ونقترح رؤية إستراتيجية لإعادة بناء المشروع الوطني من خلال المصالحة الوطنية الشاملة. وسيلاحظ القارئ أننا أدمجنا في الكتاب مقالات سابقة لنا دون تغيير، وذلك لنوثق للتاريخ ونبرئ أنفسنا من المسؤولية عما جرى؛ حيث كتبنا في حينه وحذرنا مما كان يجري، بما في ذلك كتاب استقالتنا من منصب وزير الثقافة الذي توليناه لأشهر بعد الانقسام كانت هي الأسوأ والأخطر ما بعد نكبة (1948).

لقد سبق وأن تابعنا فصول مسلسل الانقسام المأساوي حدثاً حدثاً، ويوماً بعد يوم من خلال كتاباتنا، ولقاءاتنا عبر الفضائيات، وتحدثنا مباشرة مع ذوي الشأن محذرين من خطورة ما يجري، وتعرضنا لمضايقات من كلا الطرفين لا لشيء إلا لأننا كنا، وما نزال، نصر على كشف الحقائق وتنوير الجمهور بها، وإن كنا وغالبية الشعب المتضرر من الانقسام لم نستطع وقف الانقسام وتداعياته، فعلى الأقل نستطيع كشف اللثام أمام الشعب الفلسطيني العظيم حتى يعرف المؤامرة التي حِيكت ضده، كي يبحث عن مخارج لأزمة الانقسام ولمجمل الحالة الوطنية، خصوصاً في ظل توقف المفاوضات، واتخاذ إسرائيل خطوات من جانب واحد سيكون لها تداعيات خطيرة على السعي الفلسطيني نحو الاستقلال والدولة المستقلة ولو في حدود ما تمنحه لنا الشرعية الدولية من حقوق سياسية على حدود (1967).

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم أبراش

(مايو 2014)